جامعة مولود معمري–تيزي وزو
مخبر الممارسات اللغوية

مجلة

الممارسات اللغوية

العدد التاسع (09)
2012

دلالة الألفاظ عند ابن جني من خلال كتاب الخصائص

أ. طارق بومود
جامعة مولود معمري تيزي وزو

المقدمة: يعد كتاب الخصائص من أشهر الكتب التي كتبت في فقه اللّغة وفلسفتها وقد الذي عُني بدراسة أسرار العربيّة وخصائصها؛ إذ تجلت عبقرية أبي **الفتح عثمان بن جني** (ت:392هـ) اللّغويّة في هذا المصنف الفريد الذي يحتوي على مجموعة من المباحث التي تناولت الظاهرة اللّغوية بكل أبعادها؛ حيث قدم دراسة وافية وشاملة تخص القضايا اللّغويّة؛ كمناسبة الألفاظ للمعاني، وتقارب الألفاظ لتقارب المعاني، والاشتقاق بأنواعه، ونشأة اللّغة، واللّهجات العربيّة، وتداخل اللغات، والمسائل النَّحوية والصّرفية كالسّماع والقياس ودلالة الألفاظ وغيرها، كما منح هذا الكتاب الدّارس العربي نتائج لسّانيّة بالغة الأهمية؛ إذ ما زالت قيمتها وأثرها على الدّراسات اللّغويّة واضحة إلى اليوم، إمّا على الصّعيد النّظريّ أو على الصّعيد الإجرائيّ. ولذلك يعدّ **ابن جني** من أعظم علماء اللّغة الذين قدموا أنموذجاً متميزا في معالجة الظّاهرة اللّغويّة من خلال اعتماده منهجًا يقوم على الوصف والتّحليل والاستدلال العقلي؛ ليكشف بنية اللّغة وأصولها؛ حيث استطاع أن يُبيّن أسرار وعبقرية اللّغة العربيّة حتى أضحت للقارئ لغة لا تدانيها لغة أخرى، لاشتمالها على سِمات لغويّة متفردة، وتضمنت خصائص لسانيّة متميزة؛ فهي تتصف بتنوع بنيتها الصّوتية، وتعدد في أوزانها الصّرفيّة، ومرونة في اشتقاق ألفاظها، وكفاءة تراكيبها النّحوية في الإبانة عن المعاني بأحسن أساليب الأداء.

وأمّا نظرته إلى اللّغة؛ فإنها أخذت بعدًا شموليًا تكشف لنا عن وظائفها المختلفة، سواء أكانت اجتماعية أم نفسية أم فكرية، ونلمس هذا الأمر بوضوح عند تحديده لمفهوم اللّغة بقوله: "أما حدها فهي أصوات يُعبر بها كل قوم عن أغراضهم"[1]، فاللّغة بالنسبة إليه أداة تواصل اجتماعيّ، فهي في أصلها أصوات تحمل مدلولات بغية تحقيق مقصود المتكلم ضمن سياق ما أو موقف اجتماعي، وإذا نظرنا إلى التّعريف من زاوية أخرى؛ فإنّنا نجد أن الدّلالة هي المبتغى النّهائي لوجود اللّغة، باعتبارها نظاماً صوتياً تعارفت عليه الجماعة اللّغويّة لإقامة التّواصل الاجتماعيّ فيما بينها، قصد إيصال معنى أو غرض معين يراد منه الفهم والإفهام.

وممّا لا شكّ فيه أن اللّغة العربيّة غنيّة في أساليبها وتراكيبها وألفاظها الّتي وفّرت للمتكلم القدرة على التّعبير عن مختلف المعاني بأشكال متعدّدة ومتنوعة، ولعلّ من أبرز الأبنيّة اللّغويّة الّتي تعتمد عليها لغتنا في توليد المعاني وتوسيع دلالة ألفاظها تتجلى في: التّشكيل الصّوتي، والاشتقاق والصّيغ الصّرفية، والتّرادف والتّضاد والحقيقة والمجاز وهلم جرا، وكل هذه الأبنية وغيرها أكسبت اللّغة مرونة كبيرة في تطويعها لتفي بحاجات المتكلمين وأغراضهم ومتطلبات حياتهم؛ ويأتي كتاب الخصائص ليكشف عن أبنية اللّغة العربيّة من خلال تحليل عميق لنظام اللّغة في جميع مستوياتها الصّوتيّة والمعجميّة والصّرفية والنّحويّة والدّلاليّة، إلا أنني سأقتصر في هذا البحث على دراسة دلالة الألفاظ على معانيها؛ لكونها تشترك فيها عدة عناصر لغويّة سواء أكانت صوتيّة أم صرفيّة أم نحويّة أم سياقيّة، ولها تأثير في تغيير معاني الألفاظ. وفي هذا السّياق تُثار جملة من التّساؤلات حول مسألة الدّلالة عند **ابن جني** التي عالجها في كتاب الخصائص، وتتمثل في: كيف عالج **ابن جني** دّلالة الألفاظ على معانيها؟ وما هي العناصر اللّغوية التي أسهمت في إنتاج دلالة الألفاظ وتوسيع معانيها؟ وما نظرته للعلاقة القائمة بين الدّال والمدلول؟ كما لا يمكن الخوض

في مثل هذه الأبحاث دون أن نستعين بمفاهيم لسانية معاصرة تسعفنا في استنطاق مقولات **ابن جني** بغية تفسيرها وتحليلها لبعض الظواهر اللّغوية التي تواجهنا أثناء دراستها؛ فكثير من الحقائق اللّسانية التي وصلت إليها اللّسانيات اليوم هي مبثوثة بين ثنايا هذا الكتاب فقد تناولها بشكل من الأشكال.

1- تعريف الدّلالة لغة واصطلاحا:

أ- **الدّلالة في اللغة**: جاءت من مصدر الفعل دلَّ، وهو من مادة (دلل) التي تدل على الإرشاد إلى الشيء والتعريف به ومن ذلك "دله على الطريق، أي سدده إليه، وفى التهذيب" دللت بهذا الطريق دلالة: عرفته، ثم إن المراد بالتسديد: آراءه الطريق"[2] ومن المجاز (**الدالّ على الخير كفاعله**) (**ودله على الصراط المستقيم**) الدلالة بفتح الدّال وكسرها وضمها مصدر سماعي من الفعل الثلاثي دلل أو يدل دَلالة ودِلالة ودُلوله، والفتح أعلى ؛ بمعنى: أرشد وسدد وهدى. يقال دله على الطريق إذا سدده وأرشده إليه[3]. .ومنه قوله تعالى على لسان أخت موسى عليه السلام: (**هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَى مَن يَكْفُلُهُ**) [طه: 40] وقوله تعالى: (**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَى تِجَارَةٍ تُنجِيكُم مِّنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ**) [الصف:10] ودَل فلان إذا هداه، ومنه قوله صلى الله عليه وسلم: (**الدَّال على الخير كفاعله**) فهي هداية وإرشاد وتسديد. وتأتي بمعنى إبانة الشيء بإمارة تتعلمها يقولون: دل فلان فلانا على السبيل أي بينه له ومن هذا المعنى جاء قولهم : لفظ بيّن الدلالة، أو نص بيّن الدلالة .فأصل الدلالة في اللغة "ما يتوصل إلى معرفة الشيء، كدلالة على المعنى، ودلالة الإشارات والرموز"[4] كما تجمع دلائل ودلالات. ودليل: المرشد والكاشف عن الشيء وما يستدل به وما يقوم به الإرشاد والبرهان.

وممّا سبق ذكره يتضح أن المعنى المعجميّ لمصطلح الدّلالة يشير إلى كشف الحقيقة وماهية الشيء عندما يكون خفيا أو مستورا غير بيّن وواضح فهي تدل على معرفة الأشياء وتبيينه حتى يصبح معلومًا ومحددًا؛ وهذا المعنى

أسهم في توجيه المفهوم الاصطلاحي للدّلالة مع بعض الاختلاف بحسب مجالات الاستخدام .

ب- مفهوم الدلالة في الاصطلاح: قبل أن نحدد المفهوم الاصطلاحي للدلالة رأيت من الضروري أن أكشف مدلوله عند علماء الغربيين لنعرف الفروق الجوهرية بينهم وبين علماء العرب فمصطلح الدلالة (**sémantique**) عند الغربيين جاء من أصل يوناني مؤنثه (**sémantiké**) ومذكره (**sémantik**) أي يعني يدل، ومصدره كلمة (**séma**) أي إشارة، ولقد نَقلت كتب اللغة هذا الاصطلاح إلى الانكَليزية وحظي بإجماع جعله متداولا بغير لُبس؛[5] حيث يرى علماء الدلالة المحدثون بأن علم الدلالة مختص بدراسة المعنى الذي تدل عليه الكلمة أو العبارة أو الجملة التي تحمله، بوصفه اللفظة التقنية المستعملة للإشارة إلى دراسة المعنى حتى صار هناك منذ القديم بين (الدلالة) أو (علم الدلالة) أو (نظرية الدلالة) أو (علم المعنى) تداخل حينا، وترادف حينًا آخر ويعدّ اللغوي الفرنسي **ميشال بريال(M. Breal)** مؤسس علم الدلالة المتعارف عليه اليوم، وهو الذي وجه الاهتمام لدراسة المعاني بذاتها، وقد اقترنت أهمية بريال هذه بمحاولة الناقدين اللغويين الإنكليزيين: **أوجدن (C.K.OGden)** **وريتشاردز (I.A.Richards)** اللذين حوّلا مسار الدلالة بكتابهما المشترك: معنى المعنى (**The meaning of meaning**) الصادر عام 1923. وذلك بتساؤلهما الحثيث عن ماهية المعنى من حيث هو عمل متزاوج من اتحاد وجهي الدلالة؛ أي الدال والمدلول فوجّها العناية إلى العلاقة التي تربط مكونات الدلالة التي يجب أن تبدأ من الفكرة أو المحتوى الفعلي الذي تستدعيه الكلمة والذي يومئ إلى الشيء[6]. ولما كانت الدلالة مقصودة بمعنى اللفظ دون غيره؛ إذ تحدد معنى علم الدلالة الاصطلاحي بكونه : "علما خاصاً بدراسة المعنى في المقام الأوّل، وما يحيط بهذه الدراسة أو بتداخل معها من قضايا وفروع كثيرة حتى صارت اليوم من صلب علم الدلالة؛ كدراسة الرموز اللغوية (مفردات

وعبارات وتراكيب) وغير اللغوية، كالعلامات الإشارات الدالة"[7] وعليه فإن علم الدلالة في نظر المحدثين يشير إلى ذلك العلم الذي يتهم بدراسة المعنى والمبنى، باعتباره أحد فروع اللسانيات. وإذا تحدثنا عن مفهوم الدلالة عند العرب القدامى فإنّنا نجد **الشريف الجرجاني** (740هـ- 816هـ) يورد في تعريفاته كلامًا جامعًا عن الدلالة في الثقافة الأصولية فيقول:"الدلالة هي كون الشيء بحالة يلزم من العلم به العلم بشيء آخر، والشيء الأول هو الدّال، والثاني هو المدلول وكيفية دلالة اللّفظ على المعنى باصطلاح علماء الأصول محصورة في عبارة النص، وإشارة النص واقتضاء النّص"[8] فالتعريف يكشف أن الدلالة في إطار الدّراسات الشّرعية لها خصوصيتها وأدواتها التي تسهم في إنتاج دلالتها التي تستمد من النّصوص الشرعية ومقاصد التشريع، فالدلالة هنا تتجه نحو فهم مقصود ومراد الشارع فهي ليست مرتبطة بالجانب اللغوي فقط؛ بل أنّها تتعدى ذلك إلى مقاصد دينية أخرى.

2- **علاقة الصوت بالمعنى**: إن البحث في الدلالة لا يتأتى إلا عبر استكناه العلاقة القائمة بين عنصرين أساسيين هما: الدّال والمدلول؛ أي الصّوت والمعنى فهما يشكلان العلامة اللّغوية؛ لذا كان كل من **سيبويه** في الكتاب **وابن جني** في الخصائص اللذين نبها إلى الصلة الوثيقة بين الصّوت ومعناه سعيًا إلى إبرازها وتوضحيها. كما يجدر بنا في هذا المقام أن نحدد مصطلح الدّال والمدلول على النّحو الآتي :

أ- **الدّال (Signifiant)**: هو صيغة صوتية معينة يحدده النّظام الصرفي للغة ما؛ لكي يشير إلى معنى محدد، وعليه فالدّال يعد مثيراً لمدلول ما؛ أي صورة ذهنية، فالدال مبنى على أصوات ذات طابع فيزيائي؛ حيث تواضع عليه أعضاء الجماعة اللغوية لاستدعاء المعنى المقصود.

ب- **المدلول (Signifie)**: هو الصّورة الذهنية التي يستدعيها الدّال مُشكِلا معنى معينًا في ذهن المتلقي. وترتبط دلالة اللفظ في الاصطلاح بدلالته

في اللغة؛ حيث انتقلت اللفظة من معنى الدلالة على الطريق، وهو معنى حسي إلى معنى الدلالة على معاني الألفاظ، وهو معنى عقلي مجرد.

ولقد أسهم **ابن جني** بشكل كبير في إبراز العلاقة بين الصوت والمعنى إذ يعد من أكثر الباحثين القدامى تمسكاً بالعلاقة بين اللفظ (**الصيغة الصوتية**) ومدلوله، وأكثرهم أيضاً توسعاً في بسط هذه العلاقة وتفصيلها، فقد لاحظ خلال استقرائه لألفاظ اللّغة أن هناك اختياراً لصوت ما ليؤدى معنى مغايراً لما يؤديه صوت آخر، وأن هذه الظاهرة ليست محدودة في اللغة العربية "فإن كثيراً من هذه اللغة وَجدته مُضاهياً بأجراس حروفه أصوات الأفعال التي عبر عنها"، [9] كما تناول **ابن جني** علاقة الأصوات بمعانيها التي اصطلح عليها باسم الدلالة اللفظية، في إطار نظرته إلى أن نشأة اللغة قامت على فكرة المحاكاة بوصفها إحدى الآراء التي أَقرَّت بوجودِ ارتباط في الصلة بين الدال والمدلول الذي نشأ عن طريق المحاكاة الصوتية للطبيعة وهي التي تستفاد من اللفظ (**أصوات أصول الكلمة**). وهي من أقوى الدلالات؛ فإن مفهوم **ابن جني** للغة كما أسلفنا الذكر قائم على النظام الصوتي حين وصفها بأنها أصوات يعبر بها كل قوم عن أغراضهم؛ فهذا المعنى كان موجها في طريقة تعامله مع جميع القضايا اللّغوية التي عالجها، فمثلا، هو يعتقد بأن هناك ارتباط أصوات الألفاظ بمعانيها؛ إذ تسهم أجراس أصوات اللفظة بإثراء الدلالة، إذًا فالصوت هو الجزءٌ الأساس الذي أنشأ المعنى اللغوي للفظة، وهذا يدل على أن المعنى والصوت كلاهما مرتبط بالآخر ارتباطاً وثيقا لا يمكن التفريق بينهما، وفي هذا السياق يقول **ابن جني**: "واعلم أن هذا موضع شريف لطيف وقد نبَّه عليه الخليل وسيبويه، وتلقته الجماعة بالقبول له والاعتراف بصحته، قال **الخليل**: كأنهم توهموا في صوت الجندب استطالة ومدًا فقالوا: صرَّ، وتوهموا في صوت البازي تقطيعًا فقالوا: صرصر"[10] **فابن جني** يُقر بالصلة بين الأصوات ومعانيها وأنها ناشئة عن محاكاة أصوات الطبيعة، كما يؤكد بوجود مناسبة ما بين الألفاظ

ومعانيها أو محاكاة الأصوات الطّبيعيّة، كتقليد الإنسان أصوات الحيوان، وأصوات مظاهر الطّبيعة، أو تعبيره عن انفعالاته الخاصّة أو عن الأفعال الّتي تُحْدِثُ عند وُقُوعها أصواتًا مُعَيّنةً، فيقول: «وذهب بعضهم إلى أنّ أصل اللّغات كلّها إنّما هو من الأصوات المسموعات كدويّ الرّعد، وحنين الرّيح وخرير الماء ونعيق الحمار، وشحيج الغراب، وصهيل الفرس، ونزيب الظّبي، ونحو ذلك، ثمّ ولدت اللّغات عن ذلك فيما بعد. وهذا عندي وجه صالحٌ ومذهب مُتقبَّلٌ»[11] هذا المعنى يقودنا إلى القول إن نشأة اللغة نحو: خرير الماء صهيل الحصان، حفيف الأوراق، زئير الأسد، إنما هي ألفاظ لها علاقة بأصواتها.

ومن المعلوم لدينا، أنَّ اللّغة عند **ابن جني** هي ظاهرة صوتيّة تختلف اختلافاً كلياً عن سائر الرموز الأخرى غير اللّغوية، ومن ثم فإن دراستها دراسة علمية تستوجب البدء بالأصوات بوصفها وحدات مميزة تنتج عنها آلاف الكلمات ذات الدلالات المختلفة، ولا شكَّ أن عقد الصّلة بين الصّيغة الصّرفية للكلمة وما ينشأ عنها معان إضافية للمعنى المركزي، إنَّما في حقيقة الأمر هو ترابط بين الصّوت والمعنى. وتجدر الإشارة إلى أن ما نودّ الحديث عنه في هذا السّياق هو القيمة الدّلاليّة للصّوت؛ أي على أساس أن الفونيمات تلعب دوراً فعالاً في تحديد معاني الألفاظ.[12] **فالفونيم (phonème)** كما يعرفه بعض اللغويين هو" أصغر وحدة صوتية في اللسان المدروس. كما يعرفه بعضهم بأنه أصغر وحدة صوتية عن طريقها يمكن التفريق بين المعاني. والفونيم نوعان: **قطعي(Segmental) وفوقطعي (Suprasegmental)**. ويشمل النوع الأول الصوامت والصوائت، وأما النوع الثاني فيشمل النبرات والأنغام والفواصل"،[13] كما أشار **ابن جني** إلى أثر القيم الصوتية في إغناء وإثراء الألفاظ بدلالات جديدة أو في توسيع معانيها أو في تغيير دلالاتها، وسنعرض أهم الوسائل الصوتية

والصرفية والبلاغية التي كان لها الدور الفعال في تفعيل دلالة الألفاظ داخل اللغة العربية، ويمكننا أن أذكر على سبيل المثال لا الحصر ما يلي:

أ- التبديل (Substitution): نود أن نشير- بادئ ذي بدء- إلى أن التبديل الذي نريد الحديث عنه هنا ليس هو الإبدال بمفهوم القدماء، والذي يعني إقامة حرف مكان حرف آخر في كلمة واحدة والمعنى واحد، والذي يكون في الغالب الأعم إما ضرورة وإما صنعة واستحسانا، ويقابله في اللسانيات الحديثة مصطلح **Mutation**، بل نعني بالتبديل إحلال صوت مكان صوت آخر؛ حيث يؤدي ذلك إلى حدوث تغير في دلالة الكلمة، وهذا النوع نجده بكثرة في مؤلفات اللغويين القدماء على الرغم من أنهم لم يشيروا إلى ذلك بصريح العبارة.

ويعد ابن جني واحداً من العلماء الذين اشتهروا بالبحث في الأصوات ودورها في تحديد دلالات الكلمات، وذلك نتيجة تعامله المستمر مع هذه الأصوات التي طبعت في ذهنه دلالات مختلفة. ومن الثابت أن الصّلة بين الأصوات (حروف الكلمات) ومعانيها لها ارتباط وثيق فيما بينها، فإنَّ تغيير حركة في أحد حروف اللفظة أو تبديل صوت بصوت آخر؛ ينتج معنى جديداً للفظة، وإن كان **ابن جني** لم يشر إلى ذلك بصريح العبارة، إلا أن في كلامه ما يوحي بذلك. يقول في كتابه الخصائص: "فأما مقابلة الألفاظ بما يشاكل أصواتها من الأحداث فباب عظيم واسع، ونهج متلئب عند عارفيه مأموم، وذلك أنهم كثيراً ما يجعلون أصوات الحروف على سمت الأحداث المعبر بها عنها فيعدلونها بها ويحتذون عليها. وذلك أكثر مما نقدره، وأضعاف ما نستشعره؛ من ذلك قولهم خضم وقضم، فالخضم لأكل الرطب كالبطيخ والقثاء وما كان نحوهما من المأكول الرطب، والقضم للصلب اليابس؛ نحو: قضمت الدابة شعيرها ونحو ذلك.. فاختاروا الخاء لرخاوتها للرطب، والقاف لصلابتها لليابس، حذواً لمسموع الأصوات على محسوس الأحداث ومن ذلك قولهم: النضح للماء ونحوه والنضخ

أقوى من النضح، قال الله سبحانه: فيهما عينان (**نضاختان**)، فجعلوا الحاء - لرقتها- للماء الضعيف، والخاء- لغلظها- لما هو أقوى منه"[14]؛ إذن لقد أدرك **ابن جني** بحسه المرهف أن الفونيمات تلعب دوراً مهماً في الدلالة، وأن الإبدال الذي يحصل بينها يولد دلالة جديدة. ونلاحظ ذلك في: خضم وقضم ونضح ونضخ. فالخاء في المثال الأول تدل على الرخاوة، وبالتالي جاء الفعل (**خضم**) للدلالة على أكل الرطب، والقاف تدل على الشدة ومن ثم جاء الفعل (**قضم**) للدلالة على أكل اليابس. والشيء نفسه ينسحب على المثال الثاني فالحاء لرقتها جعلت من الفعل (**نضح**) يدل على تسرب السائل في تأن وبطء والخاء لغلظها جعلت من الفعل (**نضخ**) يدل على فوران السائل في قوة وعنف.

ويعزز **ابن جني** رأيه هذا بقوله: "ومن ذلك القد طولا، والقط عرضا. وذلك أن الطاء أحصر للصوت وأسرع قطعا له من الدال. فجعلوا الطاء المناجزة لقطع العرض لقربه وسرعته، والدال المماطلة لما طال من الأثر وهو قطعه طولا. ومن ذلك أيضاً قوله في (**المحتسب**): القبض بالضاد معجمة باليد كلها، وبالصاد غير معجمة بأطراف الأصابع. وذلك أن الضاد لتفشيها واستطالة مخرجها جعلت عبارة عن الأكثر والصاد لصفائها وانحصار مخرجها وضيق محلها جعلت عبارة عن الأقل".[15]

ب- **تلاقي المعاني على اختلاف الأصول والمباني:** يقرر **ابن جني** في كتابه الخصائص ظاهرة لغوية متعلقة بدلالة الألفاظ معنونا لها (**تلاقي المعاني على اختلاف الأصول والمباني**) فهو يشير إلى أن هناك معاني تشترك فيها أكثر من لفظ على الرغم من اختلاف الأصول وبنيتها الصرفية؛ أي هناك اشتراك دلالي بين بعض الألفاظ؛ يقول في مستهل هذا الباب: "هذا فصل من العربية حسن كثير المنفعة، قوي الدلالة على شرف هذه اللغة وذلك أن تجد للمعنى الواحد أسماء كثيرة، فتبحث عن أصل كل اسم منها فتجده مفضي المعنى الذي صاحبه"[16] وفي ذلك إشارة إلى وقوع الترادف في اللغة الذي كان ينكره بعض

علماء اللغة في عصره حيث تحمل المعنى ذاته، فيضرب لنا مثالا بين كلمتي (المسك والصُّوار♥) فيقول: "إن كلا منهما يجذب حاسة من يشمه"[17]؛ أي إن المِسك في أيه إنما سمى كذلك لأنه يمسك حاسة الشم ويجتذبها، ويتخذ ابن جني دليلا على قوله من كلمة المَسك بالفتح ومعناها الجلد؛ لأن الجلد يمسك ما تحته من الجسم،[18] وهناك كلمات تختلف في أصول الكلمات ومبانيها إلا أنها ترتبط دلاليا في ما بينها.

ج- **تقارب الأصوات وأثرها على الدلالة:** ولقد أطلق **ابن جني** على هذا التقارب بين الأصوات بـ (**تصاقب* الألفاظ لتصاقب المعاني**) ويراد بتصاقب الألفاظ هو تتقارب الحروف لتقارب المعاني؛ أي أن الأصوات إذا اتفقت أدى ذلك إلى تقارب المعنى في أصلين فيتداخلان فيوهم كل واحد منهما كثيراً من الناس أنه من أصل صاحبه، وهو في الحقيقة من أصل غيره وقد يكون التقارب بين المعنيين. وقال فيه: "هذا غَوْرٌ من العربية لا ينتصف منه، ولا يكاد يحاط به وأكثر كلام العرب عليه، وإن كان غُفلاً مسهواً عنه"، ثم قال: "أما مقابلة الألفاظ بما يشاكل أصواتها من الأحداث فباب عظيم واسع ونهج ملتئب عند عارفيه مأموم وذلك أنهم كثيراً ما يجعلون أصوات الحروف على سمت الأحداث المعبَّر بها عنها، فيعدلونها بها ويحتذون عليها، وهذا أكثر مما نقدره، وأضعاف ما نستشعره، فمن ذلك قولهم: (**خَضَمَ، وقَضَمَ**) فالخضم لأكل الرَّطِب ...، والقضم لأكل الصلب اليابس ...، فاختاروا (**الخاء**) لرخاوتها للرطب و(**القاف**) لصلابتها لليابس، حذواً لمسموع الأصوات على محسوس الأحداث،[19] كما رأى أن الألفاظ متقاربة الأصوات توحي بدلالات ومعان متقاربة، فالمعاني المتقاربة ذات ألفاظ متقاربة وقد قسمه إلى: كلمات تتفق في الحروف وكلمات تتفق في بعضها، وما اتفق في بعض الحروف مثل: (**رخو**) (**رخود**) فهما متفقان فاء وعينا ومختلفان لاما الأول من (ر خ و) والثاني من (ر خ د) والرخو: هو الضعف والرخود: التثني الذي يرجع إلى معنى الضعف ومثل: (**أز**)

و(هز) قال تعالى: **(ألم تر أنا أرسلنا الشياطين على الكافرين تؤزهم أزا)** [سورة مريم: 83] أي تزعجهم وتقلقهم وهذه الدلالة نجدها في : تهزهم هزا. ومثل وصف صوت الفرس: صهل – سحل؛ فالصاد أخت السين والهاء أخت الحاء من حيث المخرج. وعليه فإن للصوت تأثيرا على دلالة اللفظ؛ حيث يسهم في إثراء المعنى المركزي كما يزيد قي قوته وتجسيده من خلال التصوير الموسيقى الذي يقوم باستدعاء تلك المشاهد التي ارتبطت بتلك الكلمة، نحو: كلمة خرير الماء فهذه الكلمة نشأت من محاكاة صوت جريان الماء في الوادي، فعند استخدامها بطريقة فنية فإنها تستدعي ذلك المشهد. ولقد صنف **ابن جني** تصاقب الألفاظ لتصافب المعاني إلى ثلاثة أنواع وهي:

✓ **تصاقب حرف لحرف:** **(ج ر ف)** و **(ج ل ف)** يقال جلفت القلم إذا أخذت جُلْفته. ومن ذلك **(ح م س)** و **(ح ب س)**. الميم تقارب الباء لأنهما شفويان ومنه العَلْب: الأثر والعَلْم: الشقّ في الشفة العليا. ومنه الغَرب والغرف.

✓ **تصاقب حرفين لحرفين:** **(س ح ل)** و **(ص هـ ل)** والصاد أخت السين لأنهما حرفا صفير والحاء والهاء حلقيان. ومنه قولهم سحل في الصوت وزحر فالسين أخت الزاي؛ لأنهما من مخرج واحد، الأول مهموس والثاني مجهور والراء واللام ذلقيان. وجلف وجرم فهذا للقشر وهذا للقطع وهما متقاربان معنى متقاربان لفظاً.

✓ **تصاقب الحروف الثلاثة:**

- زأر : سعل تدلان على أصوات. زس (صفير) أع (حلقية) رل (ذلقية).
- صهل: زأر وتدلان على أصوات. ص ز (صفير)، هـ أ (حلقية) رل (ذلقية).
- غدر وختل: وتدلان على الخفاء. غ خ (حلقية) د ت (أسنانية لثوية) رل (ذلقية).

ويتضح مما سبق ذكره أنه مجرد الاشتراك في الحروف أو الأصوات هو الاشتراك في الدلالة.

د- **مناسبة الأبنية الصّرفية لمعانيها**: تعد البني الصّرفية من أهم العناصر اللّغوية القادرة على توليد المعاني الإضافية؛ حيث تتجاوز بها دلالاتها المركزية إلى دلالات ثانوية يسميها **ابن جني أمساس الألفاظ أشباه المعاني؛ أي** وضع الألفاظ على صورة مناسبة لمعانيها، فهو يشير إلى تقارب المعاني نتيجة تقارب جرس الأصوات؛ حيث ذكر أن في صيغة **(الفعلان)** التي تدل على الحركة فيقول: "ووجدت أنا من هذا الحديث أشياء كثيرة على سمت ما حدَّاه ومنهاج ما مثّلاه؛ وذلك أنك تجد المصادر الرباعية المضعفة تأتي للتكرار، نحو: الزعزعة والقلقلة والصلصلة والقعقعة والصعصعة ..

ووجدت أيضا **(الفعلى)** في المصادر والصّفات إنما تأتي للسرعة نحو: البَشَكَي، والجَمَزَي والوَلَقَى... فجعلوا المثال المكرر للمعنى المكرر - أعني باب القلقلة- والمثال الذي توالت حركاته للأفعال التي توالت الحركات فيها".[20] يشير **ابن جني** إلى تلك العلاقة القائمة بين الألفاظ ومعانيها وهي تستقى من بنائها الصّرفي للكلمة، نحو: فعلل، فعلان، فعلى وصيغ المبالغة والصفات المشبهة وأسماء الزمان والمكان وغيرها؛ إذا فمعاني هذه الأبنية ودلالتها لا تتحدد بذاتها فقط؛ بل تسهم السّياقات المختلفة التي ترد فيها في تغير وتوسيع أو تضيق مدلولاتها.

لقد أدرك **ابن جني** بحسه اللّغوي المرهف هذه الخاصية التي تتميز بها العربيّة؛ حيث رأى العرب حين جعلت صيغة **(استفعل)** للطلب في الغالب كاستسقى، استطعم، استوهب، كانت قد رتبت في هذا الباب الحروف على ترتيب الأفعال وذلك أن الهمزة والسين والتاء جاءت زوائد قبل الأصل للتعبير عن معنى الطلب وطلب الفعل والسّعي إليه عادة بتقديمه، ثم تقع الإجابة له، والفعل من غير يؤدي معنى الإجابة كقولك: طعم، فكلما تبعت أفعال الإجابة أفعال

الطلب،كذلك تبعت حروف الأصل الحروف الزائدة التي وضعت للالتماس والمسألة.

وإن المتتبع لدلالة الألفاظ على معانيها في كتاب الخصائص فإنه يجد ثلاثة أقسام وهي: **الدلالة اللفظية والدّلالة الصّناعية والدّلالة المعنوية** ويفاضل بينهما جاعلا الدلالة اللفظية على رأس الدّلالات ثم تليها الدّلالة الصّناعية فالمعنوية. يقول **ابن جني**:" فمنه جميع الأفعال، ففي كل واحد منها الأدلة الثلاثة. ألا ترى إلى قام ودلالة لفظه على مصدره ودلالة بنائه على زمانه، ودلالة معناه على فاعله فهذه ثلاث دلائل من لفظه وصيغته ومعناه"[21]، أمّا **الدّلالة اللفظية** فهي الدلالة المعجمية وبنيتها الصرفية التي تدل على حدث الفعل والتي عدها **ابن جني** على رأس الدلالات معرفا إياها **فايز الداية** بأنها: "دلالة أساسية تعد جوهر المادة اللغوية المشترك في كل ما يستعمل من اشتقاقاتها وأبنيتها الصوفية"[22] فمثلا الفعل **(قعد)** مثلا يدل بصيغته المعجمية على معنى محدث حيث إذا أرجعناه إلى مصدره وهو القعود فإن الدلالة الأساسية للفعل تبقى متشبثة فيه مثل: مقعد، متقاعد قاعدة. وأما **الدّلالة الصناعية** فهي دلالة بنية اللفظة وصيغتها الصّرفية التي تشير إلى الزمن الذي وقع فيه الحدث يقول **ابن جني**: " ولما كانت **الدّلالة الصناعية** أولى من المعنوية من قبل أنها وإن لم تكن لفظا فإنها صورة يحملها اللفظ ويخرج عليها ويستقر على المثال المعتزم بها، فلما كانت كذلك لحقت بحكمه وجرت مجرى اللفظ المنطوق به فدخلا بذلك المعلوم بالشاهدة"[23] وأمّا **الدلالة المعنوية**؛ فهي التي كانت الدلالة الصناعية مع أنّها دلالة غير لفظية وإنّما يستلزمها اللفظ في حكم الدلالة اللفظية التي هي صورة تلازم الفعل والزمن.[24] ويمكننا أن نوضح هذه الأقسام بالمخطط الآتي:

الدلالة التفريعية للفعل ← الدلالة اللفظية(المعنى).
الدلالة التفريعية للفعل ← الدلالة الصناعية (الزمن).
الدلالة التفريعية للفعل ← الدلالة المعنوية (الفاعل).[25]

و- **أثر الحقيقة والمجاز في دلالة الألفاظ**: إن لكل لغة حقيقة ومجازاً فهي تارة تستعمل ألفاظاً للتعبير عن حقيقة ما، وأحيانا أخرى تستعمل الألفاظ ذاتها في سياق مجازي؛ مما تكسبها دلالة جديدة للكلمة وتمنحها اتساعاً في معناها ويسميها **ابن جني بالدّلالة المعنويّة**، كما بيَّن كذلك أثر الحقيقة والمجاز في تغيير دلالة الألفاظ في بابين أولهما في: الفرق بين الحقيقة والمجاز، وثانيهما في: أن المجاز إذا كثر لحق بالحقيقة.

ولقد عالج في الباب الأوّل تعريف الحقيقة والمجاز على أساس الوضع الأوّل الذي يحدّد الاستعمال الأصلي للصيغة، كما بيَّن أسباب انتقال اللفظ من دلالته الحقيقية إلى دلالة المجاز فبينها في ثلاثة أمور وهي: الاتساع والتوكيد والتشبيه. فانتفاء هذه الأسباب يجعل اللفظ محافظا على دلالته الحقيقية؛ حيث يُعرف كلّا من الحقيقة والمجاز بقوله: "الحقيقة: ما أقرّ في الاستعمال على أصل وضعه في اللغة. والمجاز: ما كان ضدّ ذلك"[26]. ثم يحدد دواعي التّجوز فيقول: "وإنما يقع المجاز ويعدل إليه عن الحقيقة لمعان ثلاثة، وهي: الاتساع والتّوكيد والتّشبيه، فإن عدم هذه الأوصاف كانت الحقيقة البتة؛[27] فالمجاز في أصله هو إضافة معنى جديد إلى المعنى القديم الحقيقة، وفي ذلك توكيد للمعنى وتشبيه المعنيين الأوّل بالثاني. وعلى الرغم من أن **ابن جني** لم يضع تعريفاً واضحا لكل من الحقيقة والمجاز، إلا أنه تطرق إلى الناحية العملية بذكر أثرها الذي تحدثها في اللّغة من خلال الاستخدام المجازي، وقد حددها في ثلاثة: الاتساع والتّوكيد، والتّشبيه، التي لا بد من اجتماعها في كل استخدام مجازي.

وأمّا **الاتساع الدلالي** للألفاظ فإنه يتم من خلال الاستعمال المجازي للألفاظ حيث يبقى أثر الدلالة الحقيقية للفظة فيها كما يضاف لها معنى إضافي مما يتسع مدلولها وتمنح معانٍ جديدة؛ وذلك عبر استعمالها عن طريق المجاز حيث يقرّر **ابن جني** هذا النمط من خلال تقديم أمثلة توضيحية نحو قوله تعالى: (وَأَدْخَلْنَاهُ فِي رَحْمَتِنَا إِنَّهُ مِنَ الصَّالِحِينَ) [الأنبياء:75] هذا هو مجاز

وفيه الأوصاف الثلاثة أمّا الاتساع فإنه زاد في أسماء الجهات والمحالّ اسماً هو الرحمة، وأمّا التشبيه فلأنه شبّه الرحمة - وإن لم يصح دخولها– بما يجوز دخوله فلذلك وضعها موضعه. وأمّا أثر التوكيد في دلالة الألفاظ فلأنه أخبر عن العرض بما يخبر به عن الجوهر. وهذا تعال بالعرض، وتفخيم منه؛ إذ صيّر إلى حيز ما يشاهد ويلمس ويعاين[28] وإنّ تحقق هذه المعاني مرتبط بوجود قرينة صارفة من إتيان المعنى الحقيقي لفظية في المجاز اللغوي وعقلية في المجاز المرسل.

وأمّا في هذا الباب؛ فيرى **ابن جني** أنّ أكثر كلام العرب إنّما هو مجاز وذلك ناتج عن كثرة استعمال الألفاظ في سياقات لغوية مختلفة بدلالات مجازية؛ ممّا اكسبها سمات الدلالات الحقيقية، وإنّ تلك التراكيب اللغوية التي تعتقد أنها تحمل دلالة حقيقية هي في حقيقة الأمر دلالة مجازية محققة لتلك المعاني الثلاثة التي ذكرنا، ويقدم **ابن جني** في هذا السياق أمثلة كثيرة فيقول: "اعلم أن أكثر اللغة مع تأمله مجاز لا حقيقة، وذلك عامّة الأفعال، نحو قام زيد، وقعد عمرو ... وجاء الصيف وانهزم الشتاء"[29]، ويتلمس **ابن جني** البحث في دلالة الألفاظ عبر تاريخ الكلمة وتحولاتها الدلالية، فيحدد معناه الحقيقي وكيف انتقلت إلى المعنى المجازي، وعن الأصل الذي وظّفت لسببه الكلمة، وهو محاولة الجمع بين التكوين اللغوي للكلمة ودلالتها المتداولة آنياً ففي بحثه عن أصل فعل (ع ق ر) ودلالته على الصوت في قولنا : (رفع عقيرته) يقول **ابن جني**: "إنّ رجلاً قطعت إحدى رجليه فرفعها ووضعها على الأخرى ثم صرخ بأعلى صوته فقال الناس رفع عقيرته"[30] . **(فكان الأصل في استعمال ع ق ر)** للدلالة على الصوت المرتفع كالصراخ، ولكن خفيت أسباب التسمية لبعدها الزمني، فأضحت تدل على من رفع رجله دلالة حقيقية مع أنها في أصل وضعها كانت تدل على الصوت، فحصل نقل لدلالة اللفظ من مجال إلى مجال، انتقلت عبره المجازات إلى الاستعمال العادي الحقيقي. ويلجأ **ابن جني** إلى تقديم العلل المنطقية الفلسفية على صحة ما ذهب إليه[31]. وإن كان البعض يرى في هذا

علاقة الدلالة بالحقيقة والمجاز وأن فيها بعض التعسف؛ لأنه إذا قلنا أن أكثر اللغة مجاز، وحاولنا أن نردّ كل صيغة إلى دلالتها الأصلية لألفينا صيغاً قد تعرّضت لحركة نقل متتالية فنردّها إلى أصل هو بذاته مجاز ولظللنا نتبع الأصول فلا نعثر إلاّ على الفروع. وهذا حقيقة ما هي سمة في اللغة التي من مميزاتها المرونة والتغيير ورفض كل قاعدة تريد أن تبقيها متحجرة جامدة.

هـ- دور الاشتقاق في إنماء دلالة الألفاظ: إن أهم ميزة تميزت بها العربية هي خاصية اشتقاق الكلمات من أصولها؛ فتعطينا مادة خاماً تمكننا من توليد معانٍ جديدة مع احتفاظها بمعناها الأصلي، فهذه الميزة تعد من أهم التقنيات اللغوية التي تفردت بها لغتنا، مما أكسبها مرونة وقدرة على إنماء دلالاتها من داخلها وقد أسهمت في تزويد المتكلم بما يحتاجه من صيغ صرفية تمكنه من توصيل المعنى المقصود للمتلقي.

ولقد حظي الاشتقاق بدراسات مستفيضة من قبل الدارسين قديما وحديثا؛ كونه يمثل ملمحا لغويا بارزا يتعلق ببنية الكلمة وتحولاتها الصرفية المتعددة؛ إذ لا يكاد يخلو كتاب في اللّغة إلا وقد خصص له مبحثا بعنوان (**الاشتقاق**) ولهذا اهتم به **ابن جني** في كتابه الخصائص؛ حيث خصص له حيزا واسعًا من الدّراسة والبحث فمن البداهة أن يضطلع فيه ابن جني مصنفاً إياه على صنفين بعد أن شاع قبله لدى العلماء والعامة بصنف واحد وهو (**الاشتقاق الصغير**♦) على حين كان **ابن جني** أعمق نظراً من سابقيه، فهو يرى أن الاشتقاق على ضربين؛ إذ يقول:" إن الاشتقاق عندي على ضربين: كبير وصغير"، [32] فنلحظ أن لفظة (عندي) في النص تشير إلى أن الاشتقاق عند غيره ليس على هذين الصنفين، وقد صرّح في مطلع كلامه عن الاشتقاق الأكبر بقوله: "هذا موضع لم يُسَمِّه احدٌ من أصحابنا، غير أن أبا علي – رحمه اللّه- كان يستعين به ويخلد إليه مع اعوزاز الاشتقاق الأصغر؛ لكنه مع هذا لم يُسَمِّه، وإنما كان يعتادُه عند الضرورة ويستريح إليه، ويتعلَّل به، وإنما هذا

التقليب لنا نحن"[33] فنجده ينسب تأصيل مفهوم الاشتقاق الأكبر لنفسه، وأنه أول من خاض فيه تفصيلاً وتنظيراً فلم يسبقه إليه أحد ولم يؤثر عن غيره، سوى إن أبا علي الفارسي كان يستأنس به ويستعين به عند الحاجة وهذا يوحي أن أبا علي لم يكن يعده ركناً من أركان الاشتقاق حتى أنه لم يُسَمِّهِ البتة، فهو في تقديره ثانوي القيمة لا يلجأ إليه إلا عند الضرورات كما هو في تعبير ابن جني.

وهكذا، يمكن القول إنّ **ابن جني** كان له فصل السّبق والرّيادة في تأسيس مفهوم الاشتقاق الأكبر حيث لم يتطرق أحد من العلماء إلى هذا الصنف الاشتقاقي من قبل، كما ألمح إلى هذا الأمر، بأنه هو الأول الذي طرق بابه وبين مفهومه وصفته بقوله: (**وإنما هذا التقليبُ لنا نحنُ**) وعلى الرغم من شدة إعجابه بالاشتقاق الأكبر لابتداعه وتقدّمه فيه، فانه تحدَّث ابتداءً عن الاشتقاق الصغير بوصفه الأكثر شيوعاً وتداولاً بين الناس، يقول: "فالصغير ما في أيدي الناس وكتبهم كأن تأخذ أصلاً من الأصول فتتقرّاه فتجمع بين معانيه وان اختلفت صيغُه ومبانيه، وذلك كترتيب (س ل م) فإنك تأخذ منه معنى السلامة في تصرف؛ نحو: سلم، ويسلم، وسالم، وسلمان، وسلمى، والسلامة والسليم: اللديغ، أُطلق عليه تفاؤلا بالسلامة"[34]، فنلحظ أن **ابن جني** جعل بمقتضى مفهوم الاشتقاق الصغير أن تكون جميع المباني المختلفة في صيغها والتي ترجع إلى أصل واحد تعود – في الأساس- إلى المعنى نفسه الذي يحتويه الأصل المُشتقّ منه، فكأنَّ الصّلة المشتركَة بين هذه الصّيغ المشتقة جميعاً هو المعنى المركزي الموَحَّد لها وهو (السلامة) كما في مثاله السابق.

ويبدو أن **الاشتقاق الصغير** يُوفر للمتكلم القدرة على الحفاظ على الدّلالة الأصلية وشحنها بدلالة ثانوية عبر إحداث تغييرات في هيئتها الصّرفية التي تُولد لنا ما يُعرف بالدّلالة الصّرفية؛ فعلى سبيل المثال نأخذ الأصل (ك ذ ب) ونُعمِل فيه الاشتقاق الصّغير لتنتج منه صيغ عدة نوظِّفها كالآتي: (**كذَبَ زيدٌ**) (**كذَّب زيدٌ**) (**تكاذبَ زيدٌ**) (**زيدٌ كاذبٌ**) (**زيدٌ كذّابٌ**). وهكذا، فإذا ما أخضعنا هذه

الصيّغ المختلفة إلى عملية تغيرات في بنيتها الداخلية وفق أوزان صرفية محددة فإننا نقف على دلالات متنوعة بتنوع هذه الصيغ، لا تتوافر عليها لو نظرنا إلى الأصل **(ك ذ ب)** بمعزل عن عملية الاشتقاق؛ لذا نلحظ أن ثمة معاني، قد تبدَّلت من جملة إلى أخرى، فالجملة الأولى تدل على أن زيدا قد وقع منه الكذب في زمن مضى، والثانية توحي إلى أن زيداً قد كذب في الزمن الماضي أيضا. بيد أن كذبه هذا كثيرٌ متعددُ الوقوع، فكانت بذلك صيغة **(كذَّب)** أشد وقعاً من حيث الدلالة من صيغة **(كذبَ)** وحدها. أما الرَّابعة فتدل على ثبوت صفة الكذب في زيد على حين أن الأخيرة لا تدل على ثبوت الكذب في زيد فحسب بل تنصُّ على أن زيداً مفرِّط في كذبه مبالغ فيه، حتى لكأنَّ الكذبَ حرِفةٌ يُعرَف بها.

وأمّا الاشتقاق الأكبر* فقد خصصه **ابن جني** باهتمام خاص؛ كونه لا يوجد أحد ممن سبقه من العلماء أنه قام بتأصيله ودراسته، فكان له فضل السبق في تقعديه وتأصيله، لذلك عقد بابا سماه **(باب الاشتقاق الأكبر)** فهو يعرفه بقوله: "وأما الاشتقاق الأكبر فهو أن تأخذ أصلاً من الأصول الثلاثية فتَعقِد عليه وعلى تقاليبه الستة معنى واحداً يجمع التراكيب الستة، وما يتصرف من كل واحد منها عليه وإن تباعد شيءٌ من ذلك عنه رُدَّ بلُطف الصنعة والتأويل اليه، كما يفعل الاشتقاقيون ذلك في التركيب الواحد"[35]. بمعنى أنه اتحاد التقليبات الستة المأخوذة من الأصل الثلاثي في المعنى، وقد سماه العلماء أيضا بـ**(تلاقي معني البناء الواحد مهما اختلفت أوضاع حروفه)** ويضرب لنا مثلا بمادة (ق س و) فيقول: "ومن ذلك تراكيب **(ق س و)** **(و ق س)** **(و س ق)** **(س و ق)** وأهمل **(س و ق)** جميعها تعود إلى معنى القوة والشدة وان اختلفت صور تقاليبها، وكذا الحال لـ **(ق و ل)** **(ق ل و)** **(و ق ل)(و ل ق)** **(ل ق و)** **(ل و ق)** فهي بجميع تقاليبها تعود إلى معنى الإسراع والخفة[36]، ومنه أيضاً قولك **(ج ب ر)** فهي أينما وقعت دلَّت على القوة والشدة مهما تغيرت صورها التقلُّبية، ومما نلاحظ

على هذه الأمثلة أنها جاءت بفعل تقلبات الكلمة الواحدة؛ أي أن **ابن جني** لم يقدم أصول هذه الكلمات؛ بل أوردها أفراداً من تفرعات الأصول.

وأمّا **النّحت** فقد عدَّه جماعةٌ من علماء اللغة القدماء والمحدثين ضرباً من ضروب الاشتقاق، قال **الخليل بن احمد**: "إن العين لا تأتلف مع الحاء في كلمة واحدة لقرب مخرجهما، إلا أن يُشتق فعل من جمع بين كلمتين مثل: حيعل.... فهذه كلمة جمعت من (**حيَّ**) و(**على**)"[37]، فنلحظ أن الخليل يدرج النحت على أنه نوعٌ من أنواع الاشتقاق، ولعلّ إشارته هذه أقدم ما وصل إلينا في هذا الجانب ولربّما اقتبس **ابن فارس** هذه الفكرة من الخليل في قوله:"والعرب تنحت من كلمتين كلمة واحدة على سبيل الاختصار" [38] بيد أن النّحت لا يقتصر على الأخذ من كلمتين فقط، كما ذكر ابن فارس؛ بل يتجاوزه إلى أكثر من ذلك أحياناً، وقد تنبّه إلى هذا أحد الباحثين المحدثين، فقال:" النّحت هو أن تعمد إلى كلمتين أو جملة فتنتزع من مجموع حروف كلماتها كلمة فَذَّه تدل على ما كانت تدل عليه الجملة نفسها" [39]ويذهب هذا الأخير تساوقاً مع السابقين إلى أن النحت جزءٌ من الاشتقاق في اللغة وقد اتفق معه في هذا غيرُ واحدٍ من المحدثين على حين أن المتقصَّي لكتاب (**الخصائص**) **لابن جني** لن يقف في موضوع (**الاشتقاق**) إلا على الضربين المذكورين سلفاً؛ إذ لا نجد في كلامه ما يوحي من قريب أو بعيد بأن النحتَ وجهٌ من وجوهِ الاشتقاقِ، ونحن ننضمُ إليه في ذلك ونرى أن نظرته راجحة في هذا المنحى؛ لجملة من العلل الفاصلة بين الموضوعين نوجزها بالآتي:

✓ إنَّ الاشتقاقَ لا يكون إلا بنزع كلمة أو كلمات من كلمة أصل، في حين أن النحتَ هو عملية نزع كلمة من كلمتين أو أكثر، [40] فنلحظ أن حيثية (**النزع**) عكسية.

✓ إنَّ الغايةَ من الاشتقاق هي توليدُ ألفاظٍ حاملةٍ لمعانٍ جديدة مضافة إلى المعنى الأصل الذي أُخِذَت منه، على حين لا يحصل أيُّ تجديدٍ في معنى الكلمة

المنحوت؛ إذ لا تعدو غاية النحت أكثر من اختصار للكلمات المنحوت منها كما أُثِر ذلك عن ابن فارس.

✓ إنَّ الاشتقاقَ لا يكون إلا من كلمةٍ أصل، على حين إن النحت يمكن إجراؤه في المشتقات والحروف والجمل.

✓ يقع الحذف بشكل واسع في الكلمات التي تخضع لعملية النحت فقد يعقد منها حرف أو حرفان أو كلمة أو أكثر، [41] إذ لابدَّ في النحت من الحذف تأسيساً على الغاية المرجوة منه، أما الاشتقاق فلا يحدث فيه حذف من الكلمات الأصل البتة وإنما تكون في الكلمةِ المُشتَّقة زيادةٌ في المبنى أحياناً كما في الاشتقاق الصغير.

و- **أثر استعمال الحروف في الدلالة**: لقد تطرق **ابن جني** إلى استعمال الحروف بعضها مكان بعض وهو ما يسمى بالتضمين ووضح كيف توضع الحروف حسب الأحوال الداعية إلى ذلك والمسوغة له في كل المواضع والأحوال في باب سماه(**استعمال الحروف بعضها مكان بعض**) فقال: "هذا باب يتلقاه الناس مغسولا ساذجا من الصنعة وما أبعد الصواب عنه وأوقعه ودنه. وذلك أنهم يقولون: إن (إلى) تكون بمعنى (مع) ويحتجون بذلك بقوله تعالى: **(من أنصاري إلى الله)** أي مع الله ويقولون: إن (في) تكون بمعنى (على) ويحتجون بقوله تعالى: **(قَالَ آمَنتُمْ لَهُ قَبْلَ أَنْ آذَنَ لَكُمْ إِنَّهُ لَكَبِيرُكُمُ الَّذِي عَلَّمَكُمُ السِّحْرَ فَلَأُقَطِّعَنَّ أَيْدِيَكُمْ وَأَرْجُلَكُم مِّنْ خِلَافٍ وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ وَلَتَعْلَمُنَّ أَيُّنَا أَشَدُّ عَذَاباً وَأَبْقَى)** [طه: 71] أي عليها ويقولون تكون الباء بمعنى عن وعلى ويحتجون بقولهم:"رميت بالقوس أي عنها وعليها..."[42] ومنه يكمن القول إن استعمال الحروف تتعلق أساسا بسياقاتها التي ترد فيها فلكل حرف له غرضه واستعمال الخاص به حسب ما يستدعيه المقام ومقصد المتكلم.

الخاتمة: ليس هذا البحث إلا قراءة موجزة في رؤيّة **ابن جني** لدلالة الألفاظ على معانيها؛ إذ حاولت قدر الجهد والاستطاعة أن أسلط الضوء على بعض

المفاهيم والمصطلحات التي ورد في كتاب الخصائص وبيّن أرائه اللّغوية التي لها ارتباط بدلالة الألفاظ، كما توقفت على أهم المستويات اللغوية والدلالية التي لها تأثير في توجيه وتغيير معاني الألفاظ، وسعيت إلى استكشاف أسرارها وخباياها والتعمق في مضامينها من خلال دراسة هذا الكتاب حتى اجتمعت لدي جملة من النتائج المهمة تتصل بأسئلة وأهداف البحث والتي تتمحور حول علاقة الألفاظ بمعانيها، وتمثلت هذه النتائج في:

- ✓ تمنح صفات الحروف دلالات جديدة وقيمة تعبيرية؛ حيث تكتسب الألفاظ دلالات تتناسب مع معانيها نحو: الهمس والجهر والإطباق والانفتاح وغيرها التي تؤثر في اتساع معاني الكلمات؛
- ✓ وضّح **ابن جني** العلاقة القائمة بين الصوت والمعنى، مبينا طريقة التأثير والتأثر بينهما؛
- ✓ أبان **ابن جني** العلاقة الوطيدة بين تقارب الألفاظ لتقارب المعاني؛ أي أن اللفظة تحمل جزءً من معناها؛
- ✓ أَقرّ **ابن جني** أن هناك مناسبة بين الألفاظ للمعاني؛ حيث إن الألفاظ تنحت من صفات أصواتها لمعانيها؛
- ✓ أبرز **ابن جنّي** الصّلة بين الصيغة الصّرفية ومعانيها نحو: صيغة الفَعَلى فإنها تأتي لسرعة يُقال: ناقة بشكى؛ أي سريعة، والجمزي؛ أي السير القريب من العدو، الوثب والولَقَى: عدو فيه شدة؛
- ✓ بيَّن **ابن جني** قدرة النّظام الاشتقاقي للعربية على تنويع وتوسيع معاني الألفاظ، مع بقاء المعنى المركزي أو الأساسي لأصل المادة الاشتقاقية.

الهوامش:

1- ابن حني، الخصائص، تح: محمد علي النجار، دط. بيروت: 1957، دار الكتاب العربي للنشر والتوزيع،ج1 ص33.

2-الزبيدي محمد مرتضى، تاج العروس من جواهر القاموس، ج28، دط. مصر:1369هـ، المطبعة الخيرية، ص497-498.

3- محمود بن عمر الزمخشري، أساس البلاغة، دار المعرفة للطباعة والنشر، ترجمة، تحقيق: عبد الرحيم محمود، ص 134.

4 - أبو القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهاني، المفردات في غريب القرآن، تح: محمد الكيلاني دط. بيروت: دس، دار المعارف، ص123.

5- فايز الداية، علم الدلالة العربي النظرية والتطبيق دراسة تاريخية، تأصيلية، نقدية، ط2. دمشق: 1992 دار الفكر، ص6.

6 - موريس أبو ناصر، مدخل إلى علم الدلالة الألسني، مجلة الفكر المعاصر، السنة 1982، العدد 19، ص32.

7- هادي هادي نهر، علم الدلالة التطبيقي في التراث العربي، ط1. الأردن:2007م، دار الأمل للنشر والتوزيع، ص27.

8- ينظر: فايز الداية، علم الدلالة العربي النظرية والتطبيق دراسة تاريخية، تأصيلية، نقدية، ص8.

9- أبو عبد الله التنوخى، الأقصى القريب فى البيان، ط1. القاهرة:1327هـ، مطبعة السعادة، ص 37 .

10- ابن جني، الخصائص، ج2، ص152.

11- ابن جني، الخصائص، ج1، ص47.

12- ينظر: محمد أحمد أبو الفرج، مقدمة لدراسة فقه اللغة، ط1. بيروت: 1969، دار النهضة العربية.

13- نعمان بوقرة، المدارس اللسانية المعاصرة، دط. القاهرة: 2004، مكتبة الأدب، ص93.

14- ابن جني: الخصائص، ج2، ص 157-158.

15 - المصدر نفسه ، ص158.

16- ابن جني، الخصائص،ج1، ص27-28.

♥- **الصُّوار**: الرائحة الطيبة والقليل من المسك.

17- ينظر: محمد على عبد الكريم الرردني، فصول في علم اللغة العام، دط. الجزائر:2009، دار الهدى.

18- المرجع نفسه، ص201.

*- **التصاقب معناه:** التقارب.

19- ابن جني، الخصائص، ج2، ص152.

20- المصدر نفسه، ج2، ص152.

21- ابن جني، الخصائص،ج2، ص134-135.

22- فايز الداية، علم الدلالة العربي، ص20.

23- ابن جني، الخصائص، ج3، ص98.

24- منقور عبد الجليل، علم الدلالة أصوله ومباحثه في التراث العربي، دط. دمشق:2001، من منشورات اتحاد الكتاب العرب، ص131.

25- المرجع نفسه، ص132.

26- ابن جني، الخصائص،ج2، ص442.

27- المصدر نفسه، ج2، ص442.

28- المصدر نفسه ، ج2، ص443.

29- المصدر نفسه ج2، ص442 -458.

30- المصدر نفسه، ج1، ص 66.

31- المصدر نفسه، ج2، ص488.

♦- **يقصد بالاشتقاق الصغير** هو إرجاع الصيغ المُشتَقَّة من الأصل كلها إلى معنى واحد وهو المعنى الأصل الذي انحدرت منه هذه الصيغ.

32- المصدر نفسه : الخصائص، ج2، ص135.

33- المصدر نفسه، ج2، ص135.

34- المصدر نفسه، ج2،ص 136.

♣- **والاشتقاق الأكبر:** هو أن تأخذ أصلاً من الأصول ثم تجري قلباً لمواطن الحروف فيتكون لنا من كل أصل عددٌ من الصور هي: الصور الست للحروف الثلاثة المختلفة من حيث النظم، والأربع والعشرون للأربعة والمائة والعشرون للخمسة.

35- ابن جني، الخصائص، ج2، ص136.

36- المصدر نفسه، ج 2، ص136- 137.

37- الخليل بن أحمد الفراهيدي، كتاب العين،ج 1، ص60.

38- أبو الحسين أحمد ابن فارس، الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامهم، ط1 لبنان: 1418هـ- 1997م، دار الكتب العلمية، ص 271.

39-عبد القادر بن مصطفى المغربي، الاشتقاق والتعريب، ط1. القاهرة: 1980، مطبعة الهلال ص13.

40- ينظر: فؤاد تريزي، الاشتقاق، ط1. بيروت: 1968م، دار الكتب.

41- ينظر: أحمد عوض، أنماط التركيب في العربية (رسالة ماجستير).

42- ابن جني، الخصائص، ج2، ص306.